الفصل التاسع

الثمن الغالى للنعمة

عندما عاد ديرفيو إلى مصر فى آخر سبتمبر ١٨٦٤ لم يكن أمامه لحل مشاكله غير قرض عام. لقد كان ديرفيو مفلسًا. نعم إنه ما زال على الورق غنيًا، مهما، وأول مصرفى فى مصر، وكانت دفاتر حساباته تعبر عن فائض كبير فإسماعيل وحده كان مدينًا لديرفيو بأكثر من التزاماته بكثير. ولكن ثمة فرق بين دين ودين. فبينما كان مقرضو ديرفيو بنوكًا أوربية تتمسك بمواعيد الدفع، كانت مسحوبات إسماعيل بلا ميعاد على الإطلاق.

والأكثر من ذلك أن الخديوى كان عاجزًا عن الدفع حتى لو أراد ذلك، فقد استهلك منذ زمن إيراد محصول ١٨٦٣، وامتص كلا من ديرفيو وأوينهايم حتى الثمالة إذ كان مدينًا لهما فى سبتمبر بمبلغ ٤٠ مليون فرنك – ولقد بذلت شركة التجارة المصرية جهدها بإقراض إسماعيل مرارًا خلال الربع الأول من ١٨٦٤، ولكنها عندما رفضت الاندماج مع الشركة المجيدية، فقدت وسائل المساعدة وأغضبته. ولقد استنفذ إسماعيل إلى آخر قطرة ممولى الإسكندرية وتجارها، حتى بريفيرى وحثالة مجتمع التجارة لم يسلموا منه. أما البقرة الوحيدة التى لم تحلب فهى البنك الإنجليزى المصرى، ولكن الخديو كان مدينًا بمبالغ ضخمة لبنكى باسترى وسينادينو اللذين ورثهما البنك الإنجليزى المصرى فى المطالبة بهذه المبالغ.

ولم يكن إسماعيل مهتمًا بدفع ديونه، إلا عندما كان عليه أن يفعل ذلك حتى يقترض مبالغ أكبر. لقد ابتعد عن صورة الأمير الحريص الذى كان يتحدث بفخر عن إقطاعياته المتازة فى إدارتها والذى وعد أن يقتصر فى نفقاته على مخصصات مدنية. فعبء الدين ووصمته قد فقدا كل معنى عنده، وأصبح الدين كإدمان المخدر، كلما اقترض زادت شهوته إلى الاقتراض. هذا الجبل من الأعباء الذى كان من الممكن أن يحطم شخصًا غيره، لم يكن له من أثر عليه إلا أن يساعده على أن يتسلق إلى أعلى ويرى آفاقًا جديدة أشد اتساعًا.

ولقد كانت آماله وخياله تفزع سامعيه. ففى قيظ صيف ١٨٦٤ لم يكن إسماعيل يفكر فى إنشاء الترع والسكك الحديدية فحسب، وإنما فى جعل القاهرة باريسًا أخرى على النيل، وفى أن يجعل من نفسه إمبراطورًا لأفريقيا. وكان يحلم بأن تكون للقاهرة ميادين فسيحة وبورصة وصارح وأوبرا، ويكون لمصر جيش كبير وأسطول بحرى قوى. ولقد سأله القنصل الفرنسى: لماذا يريد كل هذا؟ وربما كان عليه أن يضيف: كيف يفعل هذا؟.

إن إسماعيل، مثله مثل ديرفيو، لم يكن أمامه ما ينقذه غير قرض عام. إلا أن هذا هو نوع الدين الذى كان الخديوى يكرهه. فقد كان دينًا مفتوحًا، خاضعًا لموافقة رؤسائه فى القسطنطينية، وهو يعنى مساومات غير مريحة، ويكشف رصيده ويضعه موضع البحث والتقييم فى السوق، وفوق ذلك فالقرض العام يفترض الدقة فى المواعيد - فعندما يريد المساهم أن يتخلص من الكوبون فإنه يأخذ فلوسه فورًا. وأخيرًا فهناك بقية الشرارة الباقية من اعتزاز إسماعيل الوهمى بأنه لم يضف إلى قرض مصر القومى، وهو اعتزاز كاعتزاز المرأة الساقطة بآخر مظاهر الفضيلة.

وأحيانًا كان من الصعب أن تقنع إسماعيل بأن يقترض مالا. ولقد حاول بنك أوبنهايم أن يدفع إسماعيل منذ توليه الحكم إلى عمل قرض عام؛ فإذا كان البنك قد تولى طرح قرض مربح من قبل، كان حريصًا بالطبع على أن يتولى طرح قرض آخر. أما ديرفيو فقد رأينا أنه كان أقل حماسًا فى أول الأمر، ثم أخذ يؤيد هذه الفكرة بعد ذلك تحت ضغط الظروف.

ولقد اشتد ضغط الظروف فى أواخر شتاء ٦٣ - ١٨٦٤ عندما كان أندريه يلح على بنك ديرفيو وشركاه بدفع ما عليهم، وكان الخديوى يبتكر وسائل تجعل بنك ديرفيو أكثر غنى حتى يستطيع أن يقرضه أموالا أكبر. وفجأة أصبحت فكرة القرض مغرية جدا لديرفيو. فإلى جانب أنه سيمكن إسماعيل من سداد ديونه، فإن هذا القرض سيمنح البنوك التى تصدره أرباحًا كبيرة، ولقد كان إسماعيل يؤكد لديرفيو دائمًا أنه سيكلف بكل العمليات التى من هذا النوع.

غير أن إسماعيل لم يكن مقتنعًا - مثل دائنيه - بضرورة الإسراع فى عمل قرض. وانتهى الضغط عليه فى فبراير ومارس ١٨٦٤ بتأكيده أن القرض سيتم فعلا. إن هذا أمر مقرر، ولكن ينبغى الانتظار حتى يصفى الخلاف مع شركة قناة السويس. ولقد بدا هذا التفكير معقولا. فالتعويضات التى توقع إسماعيل أن يدفعها (وإن لم يتصور أنها ستكون باهظة إلى الحد الذى تبين بعد ذلك) تمنحه تبريرًا جميلا لإصدار سندات.

غير أن التحكيم فى مشكلة القناة تم ومضى، ومع ذلك فلم يتم القرض. عند ذلك الوقت، لم يكن حتى ديرفيو مهتمًا، فقد كان منهمكًا فى مشروع تحويل بنكه، الذى كان يبشر بحل مشاكله المالية بشكل أنسب من أى قرض، ولكن بمجرد أن أصبح واضحًا أنه لا مفر من بعض التأخير فى تكوين شركة الائتمان الجديدة وطرح أسهمها، انضم ديرفيو إلى صف رجال الأعمال المصريين الذين كانوا فى أشد الحاجة إلى قرض لإنقاذ جلودهم والذين كانوا حريصين على تولى إصداره لملء خزائنهم.

ولقد كانت هنالك وفرة فى المستعدين للإقراض، إذ كان الخديوى محوطًا بحاشية صغيرة من الممولين الأغنياء المتنافسين واحدًا بعد الآخر على أن يضعوا أنفسهم فى خدمته. فهناك بالطبع أوبنهايم والاتحاد المالى الإنجليزى الألمانى الذى يمثله، وهناك أيضًا باستريه والبنك الإنجليزى المصرى الجديد، الذى يكون سعيدًا بأن يبدأ حياته المالية بعملية ضخمة من هذا النوع. وهناك عرض ثالث بقرض يتراوح من ٥٠ إلى ١٥٠ مليون فرنك تقدمت به مجموعة مالية يمثلها ساباتييه - القنصل الفرنسى السابق بالإسكندرية - وهو رجل ذو سمة معروفة فى الجشع والرشوة. وقد حاول أن يجد فى النشاط المالى والتجارى بمصر تعويضًا عن الأرباح والرشى المجزية التى كان يتقاضاها خلال عمله كقنصل. وهناك أيضًا بريفيه الدجال المستعطف الذى يقدم نفسه دائمًا كممثل لبنك روزتشايلد. بل حتى الشركة المالية لمصر المعروفة دائمًا بتواضعها والموصومة بأنها الشاة السوداء فى الأعمال المصرفية، تقدمت تعرض خدماتها. أما ديرفيو فقد وجد نفسه فى موقف لا يحسد عليه، ألا وهو محاولته ركوب جوادين فى وقت واحد. فقد كان يود أن يكون المتعاقد الأساسى على القرض بوصفه مديرًا لبنك الائتمان المزمع إنشاؤه، ولكن عندما ضعف الأمل فى إنشاء هذا البنك كان عليه أن يغطى نفسه بتقوية علاقاته القديمة بأوبنهايم وبحجز مكان له فى اتحاده المالى. وفى مثل هذا الوضع كانت هناك فرصة كبيرة بأن يفقد ديرفيو زمام الجوادين ويقع بينهما.

وغنى عن البيان أن كل هذه البنوك لم يكن لديها المال الذى تقرضه. فكلها فى حاجة ماسة إلى المال، ومعظمها يعتمد فى الحصول عليه على هذا القرض الذى يريدون إصداره. وفى التحليل النهائى كانت هذه البنوك تعتمد على الرأسمال الأوربى فى تقديم الأرصدة المطلوبة. وكل ما كانت تعرضه هذه البنوك فى حقيقة الأمر هو تقديم الخديوى إلى رجال المصارف فى لندن وباريس الذين كان عليهم بدورهم أن يعتصروا جيوب المستثمرين الصغار. والحق أنه كلما كان مركز البنك ضعيفًا من الناحية المالية كان أشد رغبة فى التعاقد على قرض ينتظر أن يكون مجزيًا جدًا، وهذا على الرغم من - أو ربما بسبب - التدهور الشديد فى سوق الأموال الذى جعل من أشد المطالب مبالغة أمرًا مقبولا.

وينبغى أن نقول إنصافًا لهؤلاء المقرضين المتعطشين أن إسماعيل لم يكن رجلا سهلا فى التعامل معه. ففى أوائل سبتمبر، عندما كانت الحكومة عاجزة عن دفع مرتبات الموظفين، وكانت نصف بنوك الإسكندرية تصرخ من شدة حاجتها إلى أرصدة، وكان إسماعيل نفسه مفلسًا. حرص الخديوى على أن يوضح بأن الأنباء عن قرض جديد سابقة لأوانها، وأن التزاماته لم تكن ملحة التنفيذ كما يشاع، وأنه يأمل أن تمضى الأمور بدون قرض بعضًا من الوقت. وبالتأكيد كان إسماعيل يعتمد على إيراد محصول القطن الجديد لكى يغطيه حتى الأزمة التالية، ولسوء حظه لم يكن سوق القطن كما كان من قبل: ففى سنة ١٨٦٣، فاقت

أسعار القطن كل التوقعات المعقولة، وفى سنة ١٨٦٤ خف تأثير التضخم على أسعار القطن، ووجد إسماعيل أن دخله ليس إلا ثلثىْ ما كان يتوقع - مائتىْ فرنك بدلا من ثلثمائة فى البالة الواحدة.

وفى الحقيقة فإن إسماعيل لم يحصل على أى دخل من القطن. فإذ كان مترددًا أمام أسعار غير معقولة من وجهة نظره فضل الخديوى أن يمنع قطنه عن السوق. وهكذا أصبح القرض أمرًا لا يمكن تجنبه وكان الفائز بهذه العملية هو بنك أوبنهايم وحاشيته؛ وفى ١٠ من سبتمبر أبرق هنرى أوبنهايم إلى أندريه قائلا إنه عقد القرض مع إسماعيل وأنه قد اتفق على كل شىء باستثناء التفاصيل.

وكما هو الحال غالبًا، فإن التفاصيل الصغيرة تثبت دائمًا أنها العقبة الكبيرة، وربما كانت هذه التفاصيل ليست غير تكئة. وعلى أية حال فقد اختلف الخديوى وأوبنهايم حول ضمانات القرض وحول نصيب المتعاقدين وحول علاقات أوبنهايم بالأمير مصطفى - شقيق إسماعيل - وعديد من المسائل المتعلقة بالقرض وغير المتعلقة به. ورفض إسماعيل أن يوقع القرض، وسافر إلى الصعيد حيث اعتزل فى أحد قصوره بعد أن أوضح أنه ما زال يفكر فى عروض أخرى.

ومع ذلك فعندما هدأ إسماعيل لم يكن هناك غير أوبنهايم. فسباتييه لم يكن مستعدًا للموافقة على شروط إسماعيل، وباستريه فقد أعصابه، وبرفييه ممثل روزتشايلد العظيم اختفى تمامًا؛ أما ديرفيو فقد كان بالطبع سعيدًا لأن يكون مع صديقه الطيب أوبنهايم.

ولقد ماطل إسماعيل وسوَّف قدر إمكانه. وفى ١٨، ١٩ من سبتمبر كانت البرقيات إلى باريس تنبىء بأن المفاوضات قد قطعت. وفى ٢١ من سبتمبر أعلن أن اتفاقية قد أبرمت على «وجه التأكيد». ومع ذلك فحتى ٢٧ من سبتمبر كان الخديوى ما زال مستعدًا لقبول عروض جديدة كما يقول القنصل الفرنسى. وعلى الرغم من أننا لا نعرف التاريخ الدقيق لعقد القرض، إلا أننا نعلم أن ديرفيو كتب لأول مرة فى ٨ من أكتوبر إلى أندريه يعلن وهو يتنفس الصعداء أن القرض قد تم (وها نحن اليوم قد أنقذنا من الناحية المالية).

***

فهل أنقذ ديرفيو؟ نعم ولا. فمنذ أن جف مداد التوقيعات كان يعتبر أن المال قد دخل جيبه فعلا. وكان من المفروض أن تكون خبرته فى مشروع بنك الائتمان المصرى قد علمته غير هذا. فالأسهم لن تطرح فى السوق حتى يتكون الاتحاد المشرف على القرض ويتحدد نصيب كل مشترك فيه، وبالإضافة إلى ذلك فما زالت هناك نقاط عديدة للمناقشة بين المتعاقدين والحكومة المصرية ولاسيما فيما يتعلق بشروط الدفع؛ وكل هذا كان يعنى مئات من الساعات فى الأخذ والعطاء قبل أى محاولة لاستمالة المستثمر.

وبينما كان رعاة المشروع يناورون ويستعدون للحظة المناسبة لإصدار القرض كان ديرفيو قد أضعفه استنزاف إسماعيل المستمر له تحت أنسب الظروف، ووجد ديرفيو نفسه محاصرًا بأزمة مالية أشد قسوة من أزمة ٦٣؛ ١٨٦٤. وكما هى العادة دائمًا كانت نذر الأزمة، ومع ذلك فقد بدت للكثيرين وكأنها مفاجأة. فمنذ عدة شهور كان سعر فائدة البنوك فى مستوى مخيف تمامًا، ومع ذلك كان السوق منتعشًا إلى حد أن المال غالى الثمن لم يستطع أن يطفئ حماس المستثمرين، وحتى عندما أدى الصيف فى النهاية إلى حالة ركود كان الشعور العام أن هذا أمر مؤقت وأن الأمور ستتغير مع أول نسمة من نسمات الخريف.

غير أن بنك إنجلترا رفع فى ٤ أغسطس سعر الفائدة إلى ٨٪ وفى ٨ سبتمبر إلى ٩٪، وباستثناء أسبوعين سابقين فى سنة ١٨٦٤ يعتبر هذا السعر أعلى معدل منذ سعر الـ ١٠٪ الفظيع فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٨٥٧. وفى هذه المرة لم تكن المشكلة مجرد تدفق مؤقت لتمويل عمليات شراء القطن من الشرق، وإنما كانت أسعار السلع لأول مرة فى طريق الهبوط وكانت التجارة فى أزمة.

وكان القطن أشد السلع تأثرًا بهذه الحالة. ففى ٤ مايو سنة ١٨٦٤ عبر جرانت نهر رابيدن ليبدأ حملته العسكرية فى فرجينيا التى كان منتظرًا انتهاؤها عند أبوماتوكس. ولم يكد يحل ١٥ يونيو حتى كان جيش الاتحاد قد تقدم إلى ضواحى مدينة بترسبورج وجعل التفكك المستمر فى قوات الجنرال لى من نتيجة المعركة مجرد مسألة وقت. وفى مينائى ليفربول والهافر بدأت إشاعات السلام تهز بورصة القطن. وتوقفت الأسعار برهة بسبب ما استهلكه المحصول السابق. ولكن عندما بدأ محصول ١٨٦٤ يتدفق فى سبتمبر إلى موانى مصر والهند، كانت حالة الانتعاش التى شاهدها سوق القطن خلال السنوات الأربع فى طريقها إلى الاختفاء. وهبط سعر القطن المصرى من ٣٠ بنسا فى الرطل فى نهاية يونيو إلى ٢١ بنسا فى الأسبوع الأخير من أكتوبر.

وأحس الجميع فى كافة أركان الحياة المصرية بآثار الانهيار. نعم ظلت البلاد منتجًا ومصدرًا هامًا للقطن – لم ينخفض الإنتاج السنوى أبدًا بعد ذلك إلى المستوى الذى كان عليه قبل الحرب الأهلية الأمريكية – ولكن التضخم الكبير الذى كان بمثابة القوة الموجهة لارتفاع أسعار المحصول فى أوائل الستينات اختفى تمامًا. وفقد الفلاح إيراده الكبير وإن بقيت ضرائبه الكبيرة ووجد التجار من كافة الأنواع (مضاربو القطن ومستوردو المنسوجات وصغار أصحاب الحوانيت والباعة المتجولون) أنفسهم متورطين فى التزاماتهم، وأن رءوس أموالهم وتوقعاتهم تجمدت فى شكل سلعة غير قابلة للبيع. وكان عالم المال فى الإسكندرية أسوأ حالا، فمعظم الأرصدة ليست مربوطة بسلع وإنما بأرصدة أخرى، وأية تصفية قهرية لابد أن تؤدى إلى بعض المفاجآت المؤلمة.

وكانت الظروف في أوربا حرجة أيضًا. فبسبب الاندفاع وراء الأرباح السهلة، نسيت الشركات المالية دورها كمورد لرءوس الأموال على فترات طويلة وأصبحت تضع توقيعها على ملايين الجنيهات من الأوراق التجارية. فما دام هذا أمرًا سهلا، فلماذا تدفن الأموال إذن في المصانع والخطوط الحديدية التي تؤتي ثمارها ببطء بينما تمتلئ التجارة بمئات البيوت الجديدة كلها تنتعش في جو التضخم السلعي ومستعدة أن تدفع أسعارًا مناسبة في الخصم والقبول؟ لقد حولت الشركة المالية نفسها إلى بنك تجاري، وهذا التدعيم الجماعي لهيكل الائتمان التقليدي قد أضاف عزمًا جديدًا لحالة الرواج، وأدى هذا بدوره إلى شحنات جديدة من الأرصدة، وهكذا..

وعلى هذا الجبل من الورق (وكثير منه هو أسوأ أنواع أوراق المجاملة) كومت شركات مالية عديدة فواتيرها وأوراقها. وإذا كان عملاؤها قادرين على أن يحلوا مشاكلهم بالتجارة في أوراق القبول للشركات المالية، فلماذا لا تفعل هي نفس ما يفعلونه؟ ومنذ بادئ الأمر كانت معظم هذه الشركات في حاجة إلى أموال. فرؤوس أموالها - المحددة عن قصد في مستوى منخفض لاستمالة المستثمر، والضائعة غالبًا منذ البداية كمخصصات للمشرفين ونفقات مماثلة - قد أثبتت أنها غير كافية لمواجهة آمالها الكبيرة. وفي نفس الوقت كانت مشكلة التخلص من الحصص غير المباعة عقبة في سبيل الاستعانة من جديد بالمساهمين. وهكذا أصبح خلق أوراق المجاملة - أحيانًا بتستر البنوك الأخرى وأحيانًا من خلال سحب الفروع من البنك الأم - هو الحل الأمثل.

وبدا هذا الحل نموذجيًا حتى جاءت الأزمة. وعندما انتزع هبوط الأسعار الأعمدة التي كانت دعامة بنوك الأوراق، كانت أوراق القبول في الشركات المالية وفواتيرها هي أول ما سقط. ورفض بنك إنجلترا أن يتدخل في هذه الأزمة، وكانت النتيجة أن شركات الخصم والبنوك أوقفت كل ائتمان مع عملائها المندفعين. ووجدت شركة هامة مثل (شركة خصم الأسهم) نفسها مؤقتًا بدون موارد واضطرت أن تبيع السهم بخمسة جنيهات في سوق متوتر إلى أقصى حد.

وفي ظل اقتصاد متكامل إلى درجة كبيرة، كان الإحساس بالصدمة شاملا، من تاجر الشرق الذي كان يعتمد على شركة مالية لقبول كمبيالاته إلى الممول الخاص المحافظ مثل أندريه الذي كان لعملائه عملاء يقومون بالتعامل مع هؤلاء التجار. وبدا مؤقتًا أن الزلزال الذي كان متوقعا منذ زمن بعيد قد حل، وأن حمى سنوات ١٨٦٠ الكبيرة قد انتهت أخيرًا.

وهكذا ففي نفس اللحظة التي كان ديرفيو فيها في أشد الحاجة إلى أندريه، كان أندريه عاجزًا عن مساعدته. لقد كان ديرفيو يتعلم درسه الثاني الكبير في العمل المصرفي. إن من

الصعب أن يتبين من خطابات أندريه أنها خطابات صديق حقًا: كان حازمًا بل دقيقًا، ولكنه كان متجهمًا وجامدًا أيضًا. نعم إن الخطابات من باريس دائمًا ودية وقلبية. ولكنها كانت واضحة أيضًا.

وجاء أول خطاب تحذير فى ٢٧ سبتمبر، فى الوقت الذى كان ديرفيو فى طريقه إلى مصر لمعالجة أزمة طارئة فى علاقة بنكه بالخديوى. وكان الخطاب يذكر ديرفيو أن حسابه مع بنك ماركوارد يثبت دائمًا عجزًا كبيرًا، والأسوأ من ذلك أن ديرفيو متأخر دائمًا فى دفع مبالغ كبيرة من النقد. وفوق ذلك فإنه يعتمد أكثر من اللازم على «أوراق طويلة المدى» لتغطية التزاماته مرتكنًا إلى «صفقات ناتجة عن وضع تجارى استثنائى قد يتغير كثيرًا من لحظة لأخرى». وكل هذا ينبغى أن يتوقف.

وكان هناك ما يدعو بنك ماركوارد إلى القلق. فالعجز النقدى فى حساب ديرفيو وصل إلى حدود مخيفة. فبينما كان العجز النقدى فى حساب بنك ديرفيو وشركاه هو ٧٢,١٦٨ فرنك فى ٣٠ أغسطس، بلغ العجز بعد ذلك بشهر أكثر من ٧٠٩,٧١٢ بالإضافة إلى ١,٠٢٤.١٥٨ كمبيالات قبول. وإذا قورن وضع ديرفيو بوضع أوبنهايم (١٠٠,٠٠٠ فرنك نقدًا، ١,٢٠٠.٠٠٠ كمبيالات قبول) لكان وضع هذا الأخير محتملا. ومع ذلك فقد تلقى أوبنهايم تحذيرًا عنيفًا. فبنك ماركوارد كان يحاول استعادة كل مليم ويتجه إلى تغطية نفسه.

ولم يخجل ديرفيو من تقديم طلبات بالمعونة إلى أندريه. وما كان فى إمكانه أن يفعل غير ذلك. فمهما كان الوقت الذى يستغرقه طرح القرض، كان على ديرفيو أن يجتاز بطريقة ما تصفية أكتوبر التى تهدد بكارثة، وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك بدون مساعدة جديدة من لندن وباريس. وبهذا الهدف فى ذهنه، كتب خطابًا مطولا إلى أندريه فى الثانى عشر من أكتوبر يشرح وضعه المالى مؤكدًا سلامته فى الجوهر، وموضحًا حاجته إلى مزيد من الصبر والكرم من باريس وأسباب ذلك. واعترف ديرفيو بأنه مدين بسبعة ملايين فرنك مسحوبة من بنوك فى أوربا من بينها ١.٢٥٠,٠٠٠ فرنك من بنك التحالف مقابل إيداع أوراق مالية. وبالإضافة إلى ذلك كان مدينًا بمليون فرنك تستحق الدفع فى ١٨ نوفمبر. ولمواجهة هذه الديون نجح فى أن يحصل من إسماعيل على تنازل عن الدفعتين الأوليين للقرض: ٢٠٥,٠٠٠ جنيه فى أول نوفمبر، ومبلغ مماثل فى أول يناير. وفى مواجهة هذا يوجد التزامه - كأحد المتعاقدين على القرض - بأن يقدم ١٠٠.٠٠٠ جنيه للحكومة المصرية فى نفس هذين التاريخين. وبينما يرجح أن يغطى طرح الأسهم فى السوق المبالغ المطلوبة، إلا أنه ليس من المؤكد أن يتم قبل تاريخ أول دفعة فى أول نوفمبر. وفى هذه الحالة فإن حصة ديرفيو لا تمثل أكثر من ١٠٥.٠٠ جنيه أو

أكثر من ثلث حساباته القابلة للدفع بقليل. وحتى المدفوعات التى يتوقعها ديرفيو من مقرضى إسماعيل الآخرين، والتى ستصبح سائلة بعد القرض، لا يمكن أن تغطى مثل هذه الفجوة الكبيرة.

والأكثر من ذلك أن الحصة ليست مالا نقدًا. إنها ببساطة وعد مكتوب، أو إذا شئنا أن نكون أكثر دقة: شيك مسجل مؤجل التاريخ. ونتيجة ذلك كان ديرفيو مضطرًا أن يطلب من مراسليه الأوربيين اعتمادات جديدة فى حقيقة الأمر، لا ليدفع لهم ديونه فحسب بل لتصفية التزاماته إزاء الآخرين.

وبالتأكيد لم يكن ديرفيو يرى الأمور من هذه الزاوية. فعنده أن «حصة» الخديوى هى «نقود فى البنك» ولم ير شيئًا من الغرابة فى أن يطلب ديرفيو من أندريه أن يدفع له ديونه على أساس هذه النقود. والحق أن ديرفيو لم يجد فى وضعه العام «ما يدعو إلى الانزعاج». فمنذ يوليو عندما كان يعطى أرباحًا بلغت ٢٤٪ لم يفقد ديرفيو نقودًا فحسب، بل إنه حقق أرباحًا «ليست بالقليلة». وهكذا كان ديرفيو لا يرى فى تصرفاته هو مصدرًا للمتاعب، وإنما تتمثل المتاعب فى أسواق المال الأوربية. وكل ما يطلبه هو مهلة شهرين أو ثلاثة لتصفية وضعه.

ومن الصعب أن نعرف ما إذا كان ديرفيو يُسير بهذا إلى أندريه للتأثير عليه، أم إنه كان يعتقد حقًا أن (الموقف لا يدعو إلى الانزعاج). وعلى أية حال كان رد فعل أندريه عكس ما أراده ديرفيو تمامًا. فاعتراف ديرفيو بسوء إدارته (كان خطاب ديرفيو اعترافًا غير واع بهذا، وأسوأ ما فيه هو هذا اللاوعى) مرة ثم حديثه مفاخرًا عن أرباحه الورقية مرة ثانية إنما هو غباء مستحكم. حتى إذا كان ممكنًا إخراج ديرفيو من أزمته الحالية فى «شهرين أو ثلاثة» فإن إنقاذه النهائى بدا لأندريه أمرًا محل شك.

وأرسل الرد من باريس فى ٢٢ أكتوبر يحمل التوبيخ والنصيحة، فذكر أندريه صديقه أن بنك ماركوراد - أندريه وشركاهما كان دائمًا حريصًا، وأنه نتيجة لذلك كان «أقل تأثرًا بمشاغل الساعة» عن البنوك الأخرى. ولا يعنى هذا أنه يستطيع تجاهل هذه المصاعب، بل على العكس فإن الانتشار الواسع لتوقيعه والثقة العامة فى قيمة هذا التوقيع، تدعوه إلى إظهار حرص أكبر فى أوقات الشدة.

إن الظروف صعبة حاليا، وفى إنجلترا على وجه الخصوص كانت كل البنوك الجديدة والشركات المالية على شفا الهاوية. فحتى فوائد ٩٪، ١٠٪ لم تعد مغرية للرأسمالى الخائف، وقيمة كل الأوراق المالية آخذة فى الهبوط، والمضاربون على السوق وجدوا فرصتهم، وفى مثل هذه الظروف فإن أول واجبات المصرفى هو أن يخفض من ارتباطاته وأن يحتجز كل ما يمكن من رأس المال كاحتياطى للطوارئ.

وحذر أندريه ديرفيو من النتائج. فأولا: ليست آفاق طرح قرض ناجح مشرقة أبدًا في المستقبل القريب، ومخصصات إسماعيل لهذا أقل قيمة مما يتصوره ديرفيو. وثانيًا من المستحيل على ديرفيو تجديد القروض الحالية. وسيكون عليه أن يدفع كل التزاماته إلى آخر مليم. وأخيرًا فمن المستحيل تدبير اعتمادات جديدة. وبينما لا يستطيع أندريه أن يتحدث بلسان البنوك الأخرى كبنك فروهلنج - جوشن إلا أن بنك ماركوارد ينوى تخفيض ارتباطاته في مصر ويعتمد على أن يدفع ديرفيو ما عليه.

ويختتم الخطاب بنصيحة صغيرة عن أخطار تمويل الخديوى:

«أنت تعلم كم لفتنا نظرك إلى متاعب السُلف التى تقدمها للحكومة المصرية. لقد بلغت أخيرًا رقمًا لا يتناسب مع مواردك ولا مع أهمية رأسمالك. ومهما كان امتياز مدينك الرئيسى فأنت تجد اليوم يديك مغلولة، ومحرمًا نتيجة لذلك من أن تكرس جهودك ومواردك لخدمة عملائك ولتنفيذ الطلبات التى قد تكلف بها ولخدمة العلاقات اليومية. وإذا كنت أذكرك بذلك اليوم فليس هدفى هو الإشباع العقيم لشهوة إنسان يقول: «لقد قلت لك ذلك». وإنما لأنه يبدو لى أن المهم أن تتذكر بمجرد أن تخرج من الورطة الحالية أنه من الضرورى ألا تلقى بحريتك فى العمل مرة أخرى، وأن تفضل العمليات التجارية السليمة، حيث يكون الربح قليلا وإن كان مؤكدًا، على عمليات الإقراض الحكومى، التى قد تكون أوفر جزاء وإن كانت أكثر خطورة».

إن عودة ديرفيو إلى مصرفى أوائل أكتوبر لم تكن إلا لاستراحة قصيرة. فقد كان حريصًا على العودة إلى باريس ولندن حيث كانت حياته مرتبطة بطرح القرض بشكل ناجح وفى الموعد. ولقد كان رفض أندريه للمساعدة (وقد أنذرته بذلك برقية وصلت قبل خطاب ٢٢ أكتوبر) دافعًا إلى استعجال السفر. لقد كان عليه أن يغطى نفسه فى أوربا أو أن يتوقف. ولقد أراحه رحيله لا من النصيحة الصغيرة التى أشرنا إليها سالفًا، وإنما من خطاب رسمى بتاريخ ٢٦ أكتوبر يكرر المذكرات المهذبة السابقة ويخبر بنك ديرفيو وشركاه أنه لن تكون هناك أرصدة متاحة وكل مسحوبات على بنك ماركوارد ينبغى أن تكون مصحوبة بمدفوعات تغطيها.

عند هذه النقطة تتوقف الخطابات، إذ إن ديرفيو كان فى باريس حيث يمكن أن يتحدث إلى صديقه شخصيًا. وعلى هذا فيمكننا أن نتخيل فى أفضل الأحوال نشاط ديرفيو المحموم فى هذه الأسابيع الحرجة القليلة: الرحلات بين لندن وباريس، المؤتمرات مع فروهلنج وجوشن، ومع بنك التحالف، والبنوك الأخرى، العروض والمقترحات والمذكرات والإنذارات المهذبة.. الخ، وأحاديث من نوع: نحن نود أن نساعدك تمامًا ولكن... لو كان الأمر بيدى ولكن...، نحن نأسف أن نطالبك فى مثل هذه الظروف ولكنك ترى..

وبشكل ما استطاع ديرفيو أن يجتاز الممر الضيق، وفى ٣١ أكتوبر حصل على حصته من دفعة نوفمبر فى القرض، وظل يراقب الطرح الفعلى للقرض فى ١٨ نوفمبر.

ولقد تمت العملية بمهارة. واشترك ٩٠٠ مستثمر فى دفع ٦,١٠٠,٠٠٠ جنيه، وهو أكثر من القيمة الاسمية للقرض، وتقريبًا ضعف ما كان أصحاب المشروع مستعدين لطرحه فى السوق. ولكى يغطى هؤلاء أنفسهم – إذ كان الإقبال ضعيفًا – أصدر الاتحاد الجديد القرض بسعر ٩٣ وهو يزيد عن الرقم الأصلى بدرجة ونصف. ولقد كان هذا الاحتياط غير ضرورى. وفى ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٥ أى ثلاثة أسابيع بعد التاريخ الذى كان محددًا لحل الاتحاد المصدر للقرض كانت العملية ما زالت جارية. أما أندريه الذى أراد أن يصفى نصيبه فى الإصدار، فقد طلب أن يعفى من التزاماته. ولم تقفل دفاتر العملية نهائيًا إلا بعد سنتين.

***

لقد أنقذ ديرفيو إذن من الناحية المالية، ولكنه أيضًا تحطم. فنفوذه فى مصر يعتمد فى المدى الطويل على نفوذه لدى الخديوى، وما دام ديرفيو قد بدأ يجمع قروضه، فقد ألقى بعيدًا بعطف سيده. فإسماعيل يفضل المقرضين الذين لا يتوقعون ما لهم مرة أخرى. ولقد بذل ديرفيو كل جهده، وطالب سيده بماله فى لباقة وتواضع وفى لهجة المعتذر بدون جدوى. فبمجرد أن أصبح على الخديوى أن يدفع لديرفيو أكثر مما يأخذه منه، لم يفقد المول كل فائدة له فحسب، بل أصبح مصدرًا للتعب.

والحق أن تدهور مركز ديرفيو كممول القصر المفضل قد بدأ قبل توقيع عقد القرض. فقد أثار مركزه المرموق حقد زملائه عليه، وأضاف اعتزازه بنفسه وادعاء التحدث بلسان الخديوى حقدًا على حقد. وصدرت صحيفة فضائح تدعى «أرجوس» تتحدث إلى المتعلمين فى مصر عن نشاط ديرفيو وبقية رجال القصر – (اللصوص الجدد كما كانوا يسمونهم تمييزًا لهم عن حاشية سعيد) وكانت الإشاعات تقول إن بريفاى هو الذى يقف وراء «أرجوس». وإذا كان صحيحًا أنه «لا يعرف اللص إلا اللص»، فإن دقة أنباء هذه الصحيفة توضح أن أعتى اللصوص كان يقف وراءها. ولقد منع إسماعيل الصحيفة وإن استمرت تصدر لفترة ما سرًا. ولكن الرقابة لم تستطع أن تزيل الخلاف المر الذى مزق المستعمرة الأوربية بمصر، أو المخاوف الحقيقية من جانب عديد من صغار التجار الذين خشوا أن يكون النجاح الضخم لديرفيو وأوبنهايم وشركائهم هو المقدمة الطبيعية لامتيازات واحتكارات تطرد الشركات الصغيرة من ميدان الأعمال. لقد شاهدنا من قبل غليان هذه المشاعر حول مشكلة شركة التجارة المصرية فى صيف ١٨٦٣. وبعد ذلك بعام تخلت المجموعة المنافسة عن العرائض والالتماسات وبدأت فى توجيه الضربات. وفى هذا

الجو طرد ريتشارد - كونيج (شقيق زوجة ديرفيو) مؤقتًا لاعتدائه على أحد نقاد مجموعة ديرفيو.

ومن المحتمل أن إسماعيل - مهما ضايقته هذه الهجمات على مجموعة ديرفيو - كان متأثرًا بها، على الأقل لأنه لم يكن يحب أن يكون هو محل سخرية. وفوق ذلك كانت هذه الهجمات تتفق مع غيظه من ديرفيو لمساعدته مصطفى باشا، وربما كانت مدعاة للتفكير عندما بدأ الحرج المالى يشكل علاقاته بديرفيو. ومن هذه الزاوية كانت رحلة ديرفيو إلى أوربا فى صيف ١٨٦٤ غير موفقة فى توقيتها.

فأولا من النادر أن يؤدى الغياب إلى زيادة المحبة، ولاسيما إذا كان هناك كثير من المنافسين يقدمون أنفسهم ويتجهمون على المسافر البعيد. ثانيًا: وعلى الرغم من أن ديرفيو كان يؤدى مهمته جزئيًا على الأقل بناء على إلحاح إسماعيل، إلا أن كل ما عرفه إسماعيل هو أن ديرفيو يتجول فى أوربا بينما شريكه ظل فى الإسكندرية يلح على الحكومة فى الدفع بإصرار فج كان ديرفيو حريصًا على تجنبه. لقد كان جالو (شريك ديرفيو) مرتاعًا. وإذ أزعجته احتمالات الإفلاس أخذ يعتصر كل الأطراف ويطالب بالمبالغ التى ينبغى أن تدفع مقدمًا، ويرفض القروض ويوفر فى الائتمان. وكان هذا الموقف مفهومًا. ولكن فى أفضل الظروف ليس لدى المدينين ما يكفى من الفهم والمال يقدمونه لقرضيهم، والحكام المستبدون أسوأ فى هذا المجال من المدنيين العاديين. وأخيرًا، وهذا هو الأهم، فشلت مهمة ديرفيو فى أوربا. فعلى الرغم من كل وعوده وادعاءاته كان عاجزًا عن تشكيل شركة الائتمان. أين إذن كل اتصالاته التى يباهى بها؟ وأين أصدقاؤه الأقوياء؟ وما هو مصير كل أحاديثه عن ٢٠٠،٠٠٠ جنيه من الأرباح سنويًا؟ إن هذا الرجل نصاب أو أحمق. وفى كلتا الحالتين ليس من حقه أن يجعل من خديوى مصر رجلا أحمق. ولم تكد تحل نهاية سبتمبر حتى كانت عواطف إسماعيل نحو صديقه القديم قد فترت، وكان انزعاجه من مصاعبه المالية يزداد يومًا بعد يوم، ولم يكن ينقص الموقف غير التكئة التى يبدأ بها الانفجار. وعندما وقع الانفجار كان جالو هو الضحية.

وفى ٢٦، ٢٧ سبتمبر عندما كان ديرفيو فى مرسيليا يستعد للعودة إلى باريس للمساهمة فى مفاوضات القرض، وصلته رسالة عاجلة من الإسكندرية تقول: «إن جالو قد ساءت علاقته بالخديوى، وأنه مريض بسبب ذلك لا يعرف ماذا يفعل، وأنه من الأنسب أن يعود ديرفيو إلى الإسكندرية لمدة أسبوع لرفع معنويات شريكه العزيز ومقابلة الخديوى». وهكذا سافر ديرفيو إلى مصر على أول باخرة.

وعندما وصل إلى الإسكندرية، عرف الأنباء السيئة! فقد رفض الخديوى أن يوضع اسم ديرفيو فى عقد القرض. لقد كانت هذه الأنباء السيئة ضربة بشعة. إلى الحد أن ديرفيو لم تكن لديه الشجاعة فى أن يخبر أندريه بها. وفى خطاب ١٢ أكتوبر تحدث ديرفيو فحسب عن نواقص جالو - فقدان الثبات وحضور البديهة، واندفاعه، وغلاظته - والحماقات التى ارتكبها. فقد كان شريكه بلا خبرة كافية فى معالجة ثقل ومسئولية مثل هذا النشاط المالى الكبير والدقيق. ولقد أدت احتياطاته التى شملت الجميع إلى معاداة كل عملاء الشركة، بما فى ذلك إسماعيل نفسه. واعترف ديرفيو أنه ربما فعل نفس ما فعله جالو لو كان فى مكانه، ولكن الحقيقة أنه كان غائبًا عن مصر، ويستطيع أن يعيد علاقات الشركة إلى ما كانت عليه، بالتبرؤ من سلوك جالو. وكان هذا الموقف بمثابة طرد لشريكه، الذى استعد لترك الشركة. ولم يكن ديرفيو سعيدًا تمامًا بهذه النتيجة:

«إننى لا أريده أن يتركنى، ولكنى أريد أن أمنعه من معاداة كل شخص فى مصر من الكبير إلى الصغير». وفى نفس الوقت أصر ديرفيو فى خطابه على أن موقفه ثابت تمامًا، وإذا نحينا التواضع جانبًا فإن «عودتى كانت كافية لإصلاح ما خرب».

وأجاب أندريه مطمئنًا. وفى خطابه يقول «إنه ليس سعيدًا بأنباء انفصال جالو. فديرفيو لابد قد افتقد مساعدًا «شريفًا» حى الضمير، حريصًا وذا خبرة. وبالطبع فإن إساءة معالجة مصاعب الشركة من جانب جالو لم يكن أمرًا مفاجئًا تمامًا. فمن النادر أن تجتمع الطاقة وحضور الذهن الضرورى للسيطرة على الموقف الصعب مع صفات الحرص والحذر الشديد والتواضع التى تميز شريكك السابق». فى ظل هذه الظروف فإن بقاء ديرفيو فى مصر أمر ضرورى. «فبفضل بقائك إلى جانب الخديوى ستزول آثار هذا الحادث الذى هددك بفقدان عطفه».

وفى النهاية نسى ديرفيو وجالو خلافاتهما وأبقيا على الشركة كما هى. ولكن ضياع القرض قد وجه ضربة عنيفة إلى سمعة البنك وإلى التأكيدات التى قدمها ديرفيو لأندريه بعكس ذلك. وأصبح من الواضح أن إسماعيل لم ينس! لقد منحت عودة ديرفيو لأوربا - لتصفية التزاماته فى الخريف - أعداءه فرصة ثلاثة أشهر لتنمية وتغذية ذكريات الخديوى التى لا تسر. وعندما عاد ديرفيو أخيرًا إلى الإسكندرية فى يناير ١٨٦٥ كان قد فقد بالتأكيد كل مركزه كممول القصر المفضل.